ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

لقد أكد مؤتمر "دعم وتنمية الإقتصاد المصرى" الذى تم عقده بمدينة شرم الشيخ خلال شهر مارس ٢٠١٥ على عودة مصر مرة أخرى وبقوة على خريطة الإستثمارات العالمية، كما لفت أنظار العالم بأجمعه إلى أهمية مصر كلاعب هام وأساسى فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. حيث أوضح التواجد الدولى الفعال فى فاعليات المؤتمر تجديد الثقة فى الإقتصاد المصرى وباعثاً الأمل لكافة المصريين للتأكيد على قدرة الحكومة فى تحقيق مستقبل أفضل لهم من خلال الإعلان عن عدة مشروعات عملاقة من المخطط تنفيذها خلال المرحلة المقبلة بهدف تحسين النشاط الإقتصادى ودفع معدلات النمو مثل مشروع قناة السويس الجديدة والإستثمارات المستهدفة فى كافة القطاعات ومنها إنشاء وتطوير محطات كهرباء بطاقة إجمالية ٦.٦ جيجاوات، والمركز اللوجستي بدمياط، ومدينة التجارة والتسوق بخليج السويس ومشروعات أخرى فى مجالات النقل والسكة الحديد والموانئ البحرية. بالإضافة إلى قيام عدد من الدول بإبداء نيتهم لمساندة الإقتصاد المصرى فى مرحلة الإنطلاق الإقتصادى من خلال إستثمارات ضخمة تم الإعلان عنها من قبل الدول المشاركة، ومساعدات مالية أخرى أقرتها دول الخليج العربى خلال فاعليات المؤتمر.

وعلى نحو آخر، حرصاً من الحكومة المصرية على إستكمال تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى بدأته منذ مطلع العام المالى الجارى، فقد تم فى الآونه الأخيرة إصدار عدد من القوانين والقرارات بهدف تهيئة المناخ الجاذب للإستثمار ومنها قانون الإستثمار الموحد بالإضافة إلى إجراء إصلاحات فى منظومة الضرائب على الدخل لتحقيق قدر أكبر من الشفافية والعدالة الضريبية. وتفعيلا لمبدأ الشفافية والمشاركة المجتمعية وإشراك المواطنين فى عملية صنع القرار، قامت وزارة المالية من جانبها فى بادرة غير مسبوقة بإصدار البيان التمهيدى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦كوثيقه مختصرة تشمل شرحاً مفصلاً لأهم ملامح السياسات المالية والإقتصادية المتضمنة بمشروع موازنة العام المالى القادم وعرضه للحوار المجتمعى من منظمات حقوقية وأحزاب سياسية وجمعيات أهلية والقطاع الخاص بما يسمح للرأى العام بالإطلاع والمشاركة فى عملية إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة وذلك إستكمالا لحملة "حقك تعرف موازنة بلدك".

وقد كان للإصلاحات المالية والهيكلية التى نفذتها الحكومة منذ مطلع العام المالى الجارى مردوداً إيجابياً على عدد من المؤشرات الإقتصادية. وفيما يلى عرض لأحدث التطورات:-

- أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخرا عن وزارة التخطيط إلى تسارع **معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٥.٦% مقارنة بنحو ١.٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وجدير بالذكر أن البيانات التفصيلية ما زالت تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور انتهاء وزارة التخطيط من إعدادها. أما بالنسبة لتطورات الربع الأول من العام المالى الجارى والتى كانت تشير إلى استمرار تسارع **معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي** لتسجل ٦.٨% مقارنة بـ١% خلال الربع الأول من العام المالى السابق، مما يؤكد قدرة الاقتصاد على الاستجابة بشكل ملحوظ لما

تتبعه الحكومة من سياسات إصلاحية – مالية واقتصادية – تمهد الطريق إلى انطلاقة حقيقية، والمتزامن مع استقرار الأوضاع السياسية. وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسى بأداء كل من الاستهلاك العام والخاص والاستثمارات والصادرات من السلع والخدمات. ويعزز هذا التطور الملحوظ من التزام الحكومة بخلق اقتصاد منتج وفعال، يضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مستدامة وشاملة.

- **تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٥/٢٠١٤** إلى إرتفاع عجز الموازنة العامة للدولة بنحو ١.٨ نقطة مئوية ليصل إلى نحو ٨% نسبة إلى الناتج المحلى (١٨٦ مليار جنيه)، مقارنة بعجز قدره ٦.٢% (١٢٣.٦ مليار جنيه) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. ويمكن تفسير هذا العجز كمحصلة لعدة عوامل منها زيادة المصروفات الحتمية لتحقيق المزيد من العدالة الإجتماعية، مما فاق أثر الزيادة المحققة فى حصيلة الإيرادات الضريبية؛ حيث تم تطبيق عدد من البرامج الإجتماعية منذ بداية العام المالى الحالى مثل الحد الأدنى للأجور وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين، بالإضافة إلى زيادة المنفق على دعم السلع التموينية ودعم الكهرباء وزيادة معاش الضمان الإجتماعى وزيادة المساهمة فى صناديق المعاشات، وزيادة الاستثمارات العامة بهدف تطوير وتحديث البنية التحتية.

على نحو آخر، على الرغم من زيادة الإيرادات الضريبية مقارنة بنفس الفترة من العام السابق نتيجة لإرتفاع الضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة الدولية، والحصيلة من الضرائب على الممتلكات (وذلك فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل)، إلا أن الإنخفاض فى الإيرادات غير الضريبية قد حال دون إرتفاع جملة الإيردات خلال فترة الدراسة إذا تم مقارنتها بنفس الفترة من العام المالى السابق والتى كانت تشمل ورود منح استثنائية من دول الخليج العربى لمعالجة الاختلالات الهيكلية عقب الإضرابات السياسية التى صاحبت أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وهو الأمر الذى يظهر الإيرادات في غير صورتها الحقيقية خلال فترة الدراسة. **وفى حالة استبعاد هذه الموارد الاستثنائية يكون عجز الموازنة قد تحسن بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.**

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٠٧١.٧ مليار جنيه في **ديسمبر ٢٠١٤** (أي ما يقدر بـ٨٩.٣% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٧٤٦.٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ (نحو ٨٧.٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

- استقر **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بشكل نسبى ليصل إلى ١٥.٤٥ مليار دولار فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥، مقارنة بـ١٥.٤٣ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- أما بالنسبة **للتطورات النقدية**، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ١٦.٤% خلال شهر يناير ٢٠١٥،مسجلاً ١٦٢٧.٦ مليار جنيه، مقارنة بـ١٥.٨% في ديسمبر ٢٠١٤، بينما تراجع بشكل طفيف إذا ما قورن بـ١٦.٧% خلال شهر يناير ٢٠١٤، وذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى لكل من الودائع الجارية والغير جارية بالعملة الأجنبية خلال شهر الدراسة.

- على نحو آخر، فقد ارتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل نحو ١٠.٦% خلال شهر فبراير ٢٠١٥ ، مقارنة بـ٩.٧% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٩.٨% خلال نفس الشهر من العام السابق؛ ويأتى هذا الارتفاع في ضوء ارتفاع معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية وعلى رأسها **"الطعام**

والشراب" (خاصة إرتفاع أسعار الخضروات واللحوم والدواجن)، **"المشروبات الكحولية والدخان"** (فى ضوء إرتفاع أسعار السجائر)، **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** (خاصة إرتفاع أسعار إسطوانات البوتاجاز، والكهرباء والغاز)، كما ساهم **إنخفاض قيمة الجنية وإرتفاع سعر الصرف مقابل الدولار في زيادة الضغوط التضخمية بشكل عام خلال شهر الدراسة.**

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٥ **بالابقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** دون تغير عند مستواهم الحالى. ومن الجدير بالذكر **أن البنك المركزى قام في ٣١ مارس ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة** ٩٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤عجزاً كلياً بلغ نحو ١.٠ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل فائض قدره ٢.٠ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٤.٣ مليار دولار (-١.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل عجز قدره ٠.٩ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن **الحساب الرأسمالي والمالي** قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٠.٩ مليار دولار (٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٣.٢ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة. بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للداخل بنحو ٢.٤ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٤ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة.

وعند إستبعاد المنح والمساعدات الإستثنائية من دول الخليج – التى بلغت نحو ٢.٤ مليار دولار (١.٤ مليار دولار منح عينية و١ مليار دولار منح نقدية) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل ١٠.٧ مليار دولار (٦ مليار دولار ودائع و١ مليار دولار منح نقدية و٣.٧ مليار دولار منح عينية) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق – يكون **ميزان المدفوعات قد تحسن** خلال فترة الدراسة مقارنة بالسنوات السابقة بنحو ٦١% لينخفض العجز الكلى فى ميزان المدفوعات إلى نحو ٣.٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الجارى، مقابل ٨.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وذلك بالرغم من سداد مبلغ ٣.٢ مليار دولار لدولة قطر (وديعة قدرها ٠.٥ مليار دولار و٢.٧ مليار دولار سندات) خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ٢٠١٤، بالإضافة إلى قيام الهيئة المصرية العامة للبترول بسداد نحو ٣ مليار دولار من مستحقات شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤.

- من الجدير بالذكر أن مؤشر قياس مخاطر إعادة الإئتمان Credit Default Swap (CDS) لمدة خمس سنوات، قد انخفض من نحو ٨٩٠ نقطة أساس فى بداية يوليو ٢٠١٣ إلى نحو ٣٣٢.٣نقطة حالياً ، وهو ما يعكس ثقة الأسواق الدولية وانخفاض مؤشرات المخاطر على الائتمان فى الاقتصاد المصرى. كما إرتفع مؤشر إجمالى الإنتاج ليسجل ١٨٢.٨ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٥، مقارنة بنحو ١٦٦.٤ نقطة خلال شهر ديسمبر

٢٠١٤، محققاً بذلك معدل نمو شهرى قدره ٩.٩%، بينما انخفض بنحو ٥.٣% إذا ما قورن بشهر يناير ٢٠١٤ والذى سجل فيه المؤشر ١٩٣ نقطة.

تطورات الأداء المالى:

- **تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٥/٢٠١٤** إلى إرتفاع عجز الموازنة العامة للدولة بنحو ١.٨ نقطة مئوية ليصل إلى نحو ٨% نسبة إلى الناتج المحلى (١٨٦ مليار جنيه)، مقارنة بعجز قدره ٦.٢% (١٢٣.٦ مليار جنيه) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. ويمكن تفسير هذا العجز كمحصلة لعدة عوامل منها زيادة المصروفات الحتمية لتحقيق المزيد من العدالة الإجتماعية، مما فاق أثر الزيادة المحققة فى حصيلة الإيرادات الضريبية؛ حيث تم تطبيق عدد من البرامج الإجتماعية منذ بداية العام المالى الحالى مثل الحد الأدنى للأجور وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين، بالإضافة إلى زيادة المنفق على دعم السلع التموينية ودعم الكهرباء وزيادة معاش الضمان الإجتماعى وزيادة المساهمة فى صناديق المعاشات، وزيادة الاستثمارات العامة بهدف تطوير وتحديث البنية التحتية.

على نحو آخر، على الرغم من زيادة الإيرادات الضريبية مقارنة بنفس الفترة من العام السابق نتيجة لإرتفاع الضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة الدولية، والحصيلة من الضرائب على الممتلكات (وذلك فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل)، إلا أن الإنخفاض فى الإيرادات غير الضريبية قد حال دون إرتفاع جملة الإيردات خلال فترة الدراسة إذا تم مقارنتها بنفس الفترة من العام المالى السابق والتى كانت تشمل ورود منح استثنائية من دول الخليج العربى لمعالجة الاختلالات الهيكلية عقب الإضرابات السياسية التى صاحبت أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وهو الأمر الذى يظهر الإيرادات في غير صورتها الحقيقية خلال فترة الدراسة. **وفى حالة استبعاد هذه الموارد الاستثنائية يكون عجز الموازنة قد تحسن بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.**

العجز الكلى خلال يوليو- فبراير ١٥/١٤	العجز الكلى خلال يوليو- فبراير ١٤/١٣
١٨٦ مليار جنيه (٨% من الناتج المحلى)	١٢٣.٦ مليار جنيه (٦.٢% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
٢٠٨.١ مليار جنيه (٩% من الناتج المحلى)	٢٥٤.٢ مليار جنيه (١٢.٧% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
٣٨٥.٢ مليار جنيه (١٦.٦% من الناتج المحلى)	٣٧٣.٣ مليار جنيه (١٦.٧% من الناتج المحلى)

على جانب الإيرادات،

شهدت جملة الإيرادات إنخفاضاً خلال الفترة يوليو- فبراير بنسبة ١٨.٢% لتسجل ٢٠٨ مليار جنيه (٩% من الناتج المحلى)، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إنخفاض الإيرادات غير الضريبية بنحو ٤٤.٧% لتسجل نحو ٥٨.٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٤/٢٠١٥ (نتيجة لإنخفاض المنح إذا تم مقارنتها بنفس الفترة خلال العام السابق).

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٤/٢٠١٥

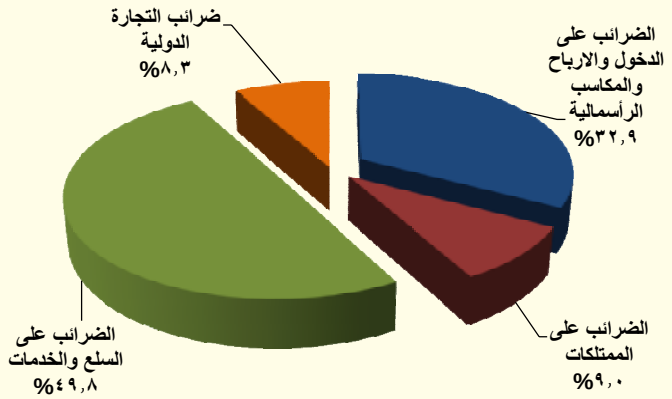

بينما تحسن أداء الحصيلة الضريبية بنحو ٠.٧% فقط ليسجل ١٤٩.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة؛ إلا أنه من المتوقع أن تشهد الحصيلة المزيد من التحسن خلال الربع الرابع من السنة تزامناً مع موسم التحصيل الضريبى. ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الحالى. وبالأخص زيادة الضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة الدولية، والحصيلة من الضرائب على الممتلكات (فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل)، مما فاق أثر الانخفاض فى الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية (في ضوء عدم ورود تسويات بترولية خلال فترة الدراسة).

حيث ساهمت عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى فى ذلك التحسن، وهو ما إنعكس على زيادة أرباح الجهات السيادية خاصة إرتفاع الضرائب المحصلة من باقى الشركات، وقناة السويس، بالإضافة إلى زيادة حصيلة الضرائب المحصلة من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك بسداد المتأخرات عن السنوات السابقة. كما إرتفعت المتحصلات من الضرائب على السلع والخدمات بشكل ملحوظ نتيجة لتحسن أداء قطاع السياحة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد إرتفعت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية منذ بداية العام المالى الحالى ٢٠١٤/٢٠١٥، كما ساهمت جهود مصلحة الضرائب العقارية فى رفع كفاءة التحصيل إلى زيادة المحصل من الضرائب على الممتلكات.

وفيما يلى شرح لأهم التفاصيل:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٨ مليار جنيه (بنسبة ٣٢.٦%) لتحقق ٧٤.٥ مليار جنيه (٣.٢% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٩.٨% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٧.٥% لتحقق ٣٣.٧ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٥١.٨% لتحقق ٢٤ مليار جنيه (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية بـ١٩٦.٥% لتحقق ٧.٦ مليار جنيه، وزيادة الضرائب على السجائر بنحو ٢٣.٣% لتسجل ١٥.٦ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٣٠% لتحقق ٧.٥ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء قطاع السياحة خاصة الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية وتحسن خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١.٤ مليار جنيه (بنسبة ١٢.٦%) لتحقق ١٢.٥ مليار جنيه (٠.٥% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٨.٣% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ١١.٩% لتحقق ١١.٩ مليار جنيه. مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية منذ بداية العام المالى الحالى ٢٠١٥/٢٠١٤

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٠.٩ مليار جنيه (بنسبة ٦.٨%) لتحقق ١٣.٥ مليار جنيه (٠.٦% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٩% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ١.٩% لتحقق ١٠.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وارتفاع ضرائب ورسوم على السيارات بنسبة ٣٠% لتحقق ١.٨ مليار جنيه.

على نحو أخر، فقد إنخفضت الحصيلة من **الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية** (والتى تمثل ٣٢.٩% من إجمالى الإيرادات الضريبية) بنحو ١٩.٤ مليار جنيه (بنسبة ٢٨.٢%) لتحقق ٤٩.٣ مليار جنيه (٢.١% من الناتج المحلى)، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء ما يلى:-

- إنخفاض الضرائب على أرباح شركات الأموال بـ٢٣.١ مليار جنيه (بنسبة ٤٥%) لتحقق ٢٨.٢ مليار جنيه، في ضوء عدم ورود تسويات بترولية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣٠.٦ مليار جنيه تسويات بترولية محققة خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٤/٢٠١٣. بينما إرتفعت المتحصلات الضريبية لباقى البنود ضمن **الضريبة على أرباح شركات الأموال** (فيما عدا من هيئة البترول) (ومنها المتحصلات الضريبية من بعض الجهات السيادية) كما يلى:

- إرتفاع المتحصلات من **باقى الشركات** (بنحو ٥.٥ مليار جنيه) بنسبة ٥٠.٢% لتحقق ١٦.٤ مليار جنيه.

وتجدر الإشارة إلى أن الضرائب على الأرباح عادة ما تحصل على نتائج العام المالى السابق وليس على نتائج العام الجارى، ومن المتوقع أن تظهر الصورة الحقيقية للضرائب على الأرباح خلال موسم تقديم الإقرارات الضريبية فى شهر ابريل ٢٠١٥.

- إرتفاع المتحصلات **من قناة السويس** (بنحو ٠.٦ مليار جنيه) بنسبة ٨.٥% لتحقق ٧.٧ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات **من البنك المركزى** (بنحو ١.٥ مليار جنيه) بنسبة ٥٧.٥% لتحقق ٤ مليار جنيه.

وعند تحويل كافة المبالغ المستحقة عن هذا العام من هيئة قناة السويس والبنك المركزى سيكون هناك تأثير إيجابى على العجز.

- إرتفاع الضرائب من النشاط التجارى والصناعى (بنحو ١.٤ مليار جنيه) بنسبة ٤٧.٩% لتحقق ٤.٣ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٢.١ مليار جنيه) بنسبة ١٧.٤% لتحقق ١٤.٢ مليار جنيه.

وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى إجمالى فاتورة الاجور والمرتبات والذى إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.

- إرتفاع ضرائب الدمغة على الرواتب (بنحو ٠.٢ مليار جنيه) بنسبة ٩.١% لتحقق ٢.٣ مليار جنيه، وذلك في ضوء زيادة فاتورة الأجور على مستوى الموازنة العامة للدولة حيث بلغ معدل النمو نحو ٢١.٥%.
- وتجدر الإشارة الى أن الضرائب على المهن غير التجارية (الحرة) لم تحقق سوى ٢٦٢ مليون جنيه فقط خلال فترة الدراسة، وهو مبلغ متدنى بالنسبة لحجم النشاط المتزايد فى هذا المجال حيث يتم بذل المزيد من الجهود في سبيل حصر المجتمع الضريبى لأصحاب هذه المهن وذلك في ضوء توقيع اتفاقيات ربط شبكى بين منظومة معلومات المصالح الضريبية والنقابات المهنية المختلفة للوقوف على البيانات الحقيقية لجميع الممولين من المهن الحرة لمحاسبتهم بشكل عادل وسليم.

وتجدر الإشارة إلى أنه من العوامل الرئيسية التى من المتوقع أن تؤثر على الأداء خلال الفترة المتبقية من العام إرتباط أداء الإيرادات بسرعة تطبيق بعض الإجراءات خاصة فى ظل التأجيل فى تطبيق بعض القوانين نتيجة لعدم الإنتهاء من اللوائح المنظمة لعملية التحصيل على الرغم من صدور القانون الخاص بها مثل قانون المناجم والمحاجر، وقانون ضريبة القيمة المضافة، ورخصة الشركة الرابعة للمحمول.

§ على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإنخفاض فى الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى تراجع المنح

يرجع الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى ما يلى:

- **إنخفاض المنح** بشكل ملحوظ لتسجل ٧.٩ مليار جنيه خلال يوليو- فبراير ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل نحو ٥١.٤ مليار جنيه إذا تم مقارنتها بنفس الفترة من العام المالى السابق والتى كانت تشمل ورود منح استثنائية؛ ومنها منحة من دولة الإمارات بمبلغ مليار دولار بالإضافة إلى زيادة المنح بمبلغ ٢٠.٣ مليار جنيه، من أصل ٢٩.٧ مليار جنيه قيمة الإعتماد الإضافى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

- إنخفاض الموارد من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٢.٨ مليار جنيه (بنسبة إنخفاض ٢٤.٥%) لتسجل نحو ٨.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- بالإضافة إلى إنخفاض أرباح الأسهم من هيئة البترول نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة.

- وعلى نحو أخر، فقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية المحولة من الهيئات السيادية كما يلى:
  - § إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من البنك المركزى بنحو ٧.١ مليار جنيه لتسجل ١٣.٤ مليار جنيه (في ضوء الأرباح التى تم تحصيلها خلال فترة الدراسة والتى تخص السنة السابقة)،
  - § إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو ١.١ مليار جنيه لتسجل ١١.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - § إرتفاع الأرباح المحولة من الهيئات الإقتصادية بحوالى الضعفين لتسجل ١.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - § إرتفاع الأرباح من شركات قطاع الأعمال العام بأكثر من ثلاثة أضعاف لتسجل نحو ٠.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما إرتفعت الإيرادات المتنوعة بنحو ٥٥.١% لتسجل نحو ٨.٣ مليار جنيه أى ما يعادل ٠.٤% من الناتج المحلى، وذلك في ضوء إرتفاع كل من الإيرادات الجارية والرأسمالية المتنوعة خلال فترة الدراسة.

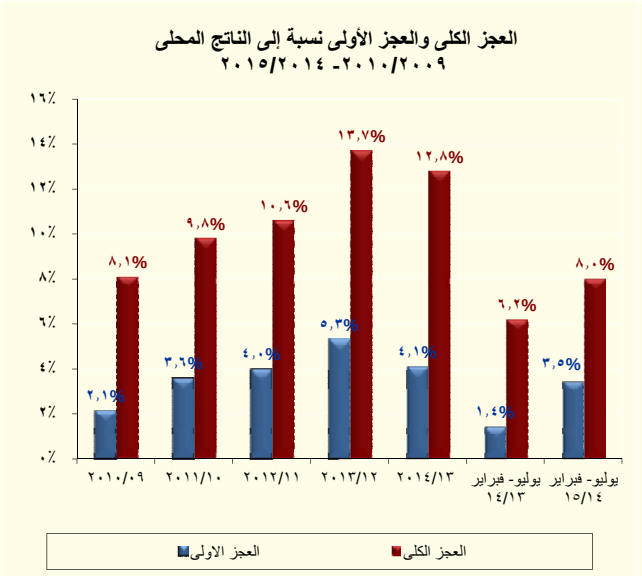

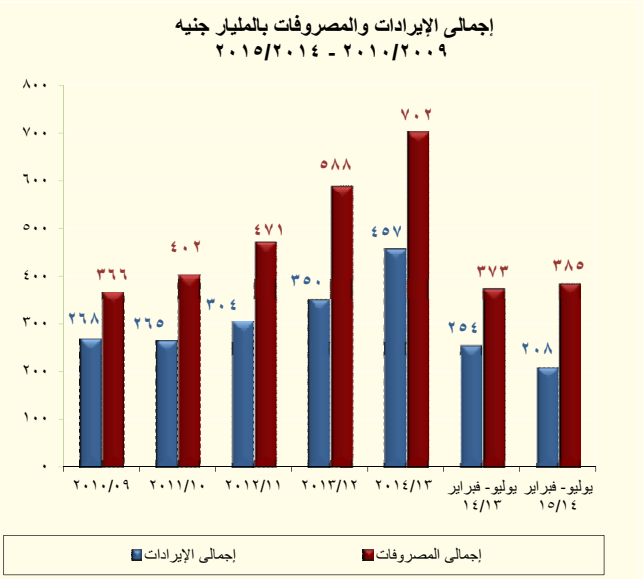

المصدر: وزارة المالية

زيادة المصروفات نتيجة لإرتفاع الإنفاق على الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية

أما على جانب المصروفات، إستكمالاً لتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى بدأته الحكومة المصرية منذ مطلع العام المالى الجارى، فإن جدول الأعمال للإصلاحات يشمل الترشيد في دعم الطاقة، والسيطرة على فاتورة الأجور والذى سوف يصاحبه فى الوقت ذاته تطبيق برامج التحويلات النقدية والعمل على تحقيق عدالة التوزيع، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة تنفيذاً للإستحقاقات الدستورية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى إستمرار تزايد المصروفات بنحو ١١.٨ مليار جنيه محققة ٣٨٥.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (١٦.٦% من الناتج المحلى) **وذلك في ضوء ما يلى :**

§ إرتفاع **فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بـ١٧ مليار جنيه (بنسبة ١٥.٧%) لتحقق نحو ١٢٥.٢ مليار جنيه (٥.٤% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:-

- زيادة المكافآت بـ٣.٧ مليار جنيه (بنسبة ٧.٩%) ليحقق ٥١.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز فى حوافز العاملين بالكادرات الخاصة).
- زيادة الإنفاق على مزايا نقدية بـ٧.٨ مليار جنيه ليحقق ١٦.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في علاوة الحد الأدنى بنحو ٣.٨ مليار جنيه، وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين بنحو ٣.٤ مليار جنيه، والعلاوة الخاصة بنحو ٠.٦ مليار جنيه) .
- زيادة بدلات نوعية بـ١.١ مليار جنيه لتحقق ١٤.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- زيادة المزايا العينية بـ٠.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٤.٩%) لتحقق ١.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٢.١ مليار جنيه (بنسبة ١٥%) ليحقق ١٦.٢ مليار جنيه (٠.٧% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:

- زيادة الانفاق على السلع بـ١.١ مليار جنيه (بنسبة ١٧.٩%) ليحقق نحو ٧.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في زيادة الإنفاق على الخامات).
- زيادة الانفاق على الخدمات بـ٠.٨ مليار جنيه (بنسبة ١١.٧%) ليحقق نحو ٧.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في زيادة الإنفاق على الصيانة، والنقل والإنتقالات).

§ زيادة **المصروفات على الفوائد** بـ١٠.٥ مليار جنيه (بنسبة ١١%) لتصل إلى ١٠٥.٩ مليار جنيه (٤.٦% من الناتج المحلى) وذلك في الأساس نتيجة ما يلى:-

- زيادة الفوائد المحلية (بخلاف وحدات الحكومة العامة) بـ١٠.٥مليار جنيه (بنسبة ١٣.١%) ليحقق نحو ٩٠.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز الزيادة في الأساس لإرتفاع فوائد على أذون الخزانة العامة بنحو ٣.٦ مليار جنيه، وفوائد سندات البنك المركزى بنحو ٠.٣ مليار جنيه).
- بينما إنخفضت الفوائد على الديون الخارجية بشكل طفيف بنحو ٠.٥% لتحقق نحو ٣.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ ارتفاع **المصروفات الأخرى** بـ٦.٣ مليار جنيه (بنسبة ٢٦.٧%) إلى ٣٠ مليار جنيه (١.٣% من الناتج المحلى)، وذلك نتيجة زيادة الانفاق على الإحتياطات العامة بـ٦.٣ مليار جنيه (بنسبة ٢٩.٩%) ليحقق ٢٧.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٧ مليار جنيه (١.٣% من الناتج المحلى) (بنسبة نمو ٣١.٣%) ليسجل ٢٩.٥ مليار جنيه، وذلك نتيجة زيادة الانفاق على الإستثمارات المباشرة بـ٦.٤ مليار جنيه (بنسبة ٣١.٦%) ليحقق نحو ٢٦.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ بينما سجل **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** نحو ٧٨.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٣.٤% من الناتج المحلى) مقارنة بـ١٠٩.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق وذلك نتيجة ما يلى:-

- إنخفاض الانفاق على الدعم ليحقق ٤٣.٤ مليار جنيه مقارنة بـ٨٠.٦ مليار جنيه، نتيجة لعدم ورود أيه تسويات بترولية خلال فترة الدراسة.
- في حين إرتفع دعم السلع التموينية بنحو ٣.٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٥.٢%) ليحقق ١٧.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- بالإضافة إلى ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٩.٩ مليار جنيه (أى بحوالى الضعف) ليحقق ١٨.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٤.٣ مليار جنيه (بنسبة ١٦.٧%) ليحقق ٢٩.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

- زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٣ مليار جنيه (بنسبة ١٣.٧%) ليصل إلى نحو ٢٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- زيادة معاش الضمان الإجتماعى بنحو ١.١ مليار جنيه (بنسبة ٣٤.٣%) ليصل إلى نحو ٤.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفى ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الإجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ على ركيزتين أساسيتين.أولاً، **على جانب الإيرادات،** ستقوم الحكومة بإعادة هيكلة النظام الضريبى للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبى، بالإضافة إلى خطة لمكافحة التهرب الضريبى، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التعديلات التى تمت على قانون ضرائب الدخل والتحول لنظام ضريبة القيمة المضافة.

ثانياً، إصلاحات **على جانب الإنفاق** تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، مع إستخدام الموارد التى تمت إتاحتها من خفض دعم الطاقة فى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، والبنية التحتية، بالإضافة إلى البرامج الإجتماعية الهامة وعلى رأسها برامج معاش الضمان الاجتماعي، ودعم التأمين الصحى، وتطوير المناطق العشوائية وتحسين الخدمات فى المحليات، وتوفير السلع الأساسية للمواطنين.

تطورات الدين العام:

بالرغم من ارتفاع اجمالى الدين،إلا ان نسبته إلى الناتج المحلي شهدت تحسن طفيف

Ø بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٨٩٥.٢ مليار جنيه (٨١.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٤، مقابل ١٥٤٣.٦ مليار جنيه (٧٧.٣% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٣.

ومن الجدير بالذكر ان إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ٢٠٧١.٧ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ (نحو ٨٩.٣% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ ١٧٤٦.٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ (نحو ٨٧.٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤١.٥ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٤٥.٧ مليار دولار في شهر ديسمبر ٢٠١٣، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض اجمالي الدين الخارجي للحكومة خلال النصف الاول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد بلغ رصيد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى لدى مصر نحو ١٢.٨% في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

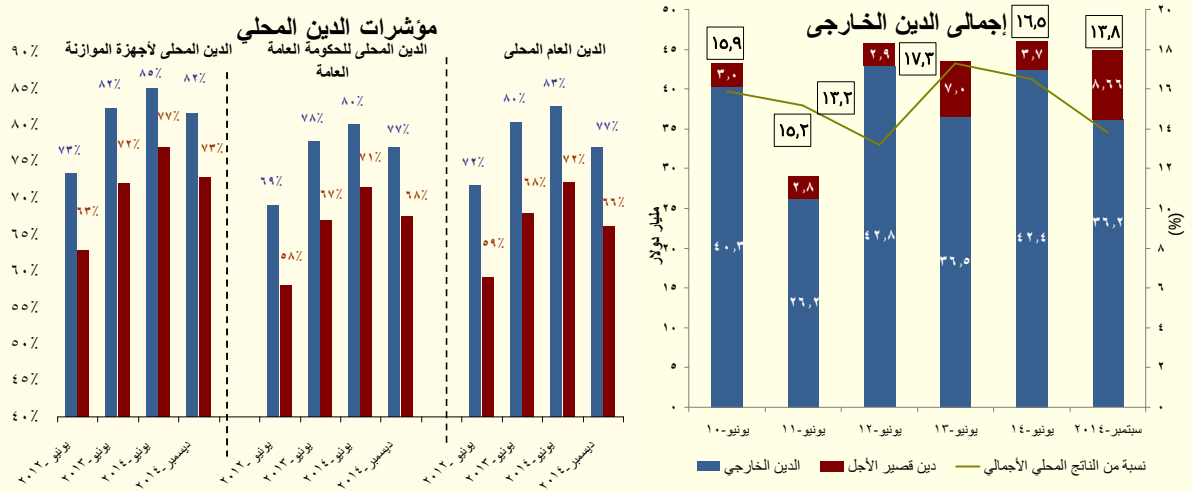

المصدر: وزارة المالية

كما سجل **إجمالي الدين الخارجي للحكومة** معدل نمو بالسالب يقدر بنحو ٥.٢% ليصل الى ٢٧.٩ مليار دولار (٦٢.١% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٢٩.٤ مليار دولار (٦٢.٥% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣. ويرجع هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تغير سعر العملات الاجنبية المكونة لهيكل الدين مقارنة بسعر الدولار وهو ما انعكس على انخفاض في القيمة الدفترية بنحو ٥٨٢ مليون دولار، بالإضافة إلى حوالى ١١٥ مليون دولار والتي تمثل سداد مستحقات قصيرة الاجل للخارج.

وقد ارتفعت **نسبة الدين الخارجي قصير المدى إلي اجمالي الدين الخارجي بشكل طفيف**، لتسجل نحو ٨.٧% فى سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ٨.٥% في سبتمبر ٢٠١٣، وهو ما يمكن تفسيره في اطار زيادة طفيفة في مديونية الحكومة من الديون قصيرة الاجل.

التطورات النقدية:

ارتفع معدل النمو السنوى للسيولة المحلية خلال شهر يناير ٢٠١٥ ليسجل ١٦.٤ %

Ø وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ١٦.٤% فى نهاية شهر يناير ٢٠١٥ مسجلاً ١٦٢٧.٦ مليار جنيه، مقارنة بـ١٥.٨% في ديسمبر ٢٠١٤، بينما تراجع بشكل طفيف إذا ما قورن بـ١٦.٧% خلال شهر يناير ٢٠١٤. **فعلى جانب الالتزامات**، يرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ١٥.٦% (محققاً ١١٨٠.٤ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقابل ١٤.٥% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤، حيث ارتفع معدل النمو السنوى للودائع الجارية بالعملة الاجنبية ليسجل ١٩.٤% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٦.١٥% خلال الشهر السابق، بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع معدل النمو السنوى للودائع الغير جارية بالعملة الاجنبية ليسجل ٩.٢% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٧.٤% خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن الارتفاع المحقق فى **أشباه النقود** عوض التباطوء الذى شهده معدل النمو السنوى كمية **النقود** ليسجل نحو ١٨.٦% (محققاً ٤٤٧.٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٩.٣% خلال الشهر السابق، وذلك فى ضوء تراجع معدل النمو السنوى للنقد المتداول خارج الجهاز المصرفى ليسجل ٩.٥% (محققاً ٢٧٩.٦ مليار جنيه) خلال شهر يناير ٢٠١٥، مقارنة بـ١٠.٤% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤.

Ø **أما على جانب الأصول**، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى ليسجل نحو ٢١.٧% (محققاً ١٥٥٢.٢ مليار جنيه) في نهاية شهر يناير ٢٠١٥، مقابل ١٩.٨% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤. وعلى نحو آخر، فقد استمر معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض خلال شهر يناير ٢٠١٥ بنحو ٣٨.٥% (لتسجل ٧٥.٤ مليار جنيه)، مقابل معدل انخفاض أقل قدره ٢٨.٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤.

بينما ارتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل نحو ٢٣.٧% (محققاً ١١٥٠ مليار جنيه) مقارنة بـ٢٢.١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤. كما ارتفع **صافى المطلوبات من القطاع الخاص** ليسجل معدل نمو قدره ١٣.٨% (٤.١% معدل نمو حقيقى) ليحقق ٥٦٨.٨ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠١٥، مقارنة بـ١١.٩% خلال الشهرالسابق. ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع كل من معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلي وللقطاع الخاص ليسجلا نحو ١٨.٨% و١١.٩%، على التوالى، مقابل ١٨.٣% و٩.٥% فى ديسمبر ٢٠١٤. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام**مسجلاً نمو قدره ٣٦% (محققاً ٥٩ مليار جنيه) خلال شهر يناير ٢٠١٥، مقارنة بـ٣٤.١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤.

جدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر يناير ٢٠١٥ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد تراجع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) بشكل طفيف ليحقق نحو ١٨.٥% فى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مسجلاً ١٥٥٩.٨ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢٠.٧% خلال نوفمبر ٢٠١٤. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٥.٩% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ليحقق ١٤.٣% فى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مسجلاً ٦٢٩.٢ مليار جنيه، مقارنة بـ١٢.٤% خلال نوفمبر ٢٠١٤، وذلك في ضوء استعادة الثقة في الاقتصاد. وبناء على ذلك، فقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بشكل طفيف فى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ لتصل إلى ٤٠.٣%، مقارنة بـ٤٠.٦% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤.

استقر رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية خلال شهر فبراير ٢٠١٥ ليسجل ١٥.٤٥ مليار دولار

Ø شهد استقر **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بشكل نسبى ليصل إلى ١٥.٤٥ مليار دولار فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥، مقارنة بـ١٥.٤٣ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

إنخفض معدل التضخم السنوى نسبياً خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

Ø أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد إرتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** فى شهر فبراير ٢٠١٥ ليسجل نحو ١٠.٦% مقارنة بـ٩.٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٩.٨% والمسجل خلال شهر فبراير ٢٠١٤. وبذلك سجل متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ١٠.٦% مقارنة بـ١٠.٨% والمحققة خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتأتى هذه التطورات كمحصلة لعدة عوامل منها؛ إرتفاع معدل التضخم السنوى لعدد من المجموعات الرئيسية. كما ساهم إنخفاض قيمة الجنيه وإرتفاع سعر الصرف مقابل الدولار (بنسبة ٤.٢%

على أساس سنوى، و١.٥% على أساس شهرى) فى زيادة الضغوط التضخمية بشكل عام خلال شهر الدراسة.

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد إرتفع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) لتحقق ٨% خلال شهر الدراسة مقابل ٥.٨% خلال الشهر السابق. ويأتى ذلك فى ضوء إرتفاع المستوى العام لأسعار بعض البنود الفرعية وعلى رأسها "الخضروات" (لتحقق ١٤.٥% مقابل ٦.٨%)، و"اللحوم والدواجن" (لتحقق ١١% مقابل ٨.٦%) و"الفاكهة" (لتحقق ٨.٥% مقابل ٧.٥%)، و"السكر والأغذية السكرية" (لتحقق ٤.٤% مقابل ٢.٤%).

كما إرتفعت معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها؛ **"المشروبات الكحولية والدخان"** لتسجل ٣٣.٧% مقابل ٢٩.٩% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٨.٢% خلال شهر فبراير ٢٠١٤ (نتيجة لإرتفاع أسعار الدخان بـ٣٣.٨%)، و**"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** لتسجل ١٠.٣% مقابل ٩.٣% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ١.٥% خلال شهر فبراير ٢٠١٤ (نتيجة لإرتفاع الكهرباء والغاز ومواد الوقود بـ٥٣.٤%)، و**"الملابس والأحذية"** لتسجل ٧.٥% مقابل ٢.٥% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٠.٢% خلال شهر فبراير ٢٠١٤ (نتيجة لإرتفاع أسعار الملابس الجاهزة بـ٩.٤%)، و**"المطاعم والفنادق"** لتسجل ١٥.٩% مقابل ١٥.١% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٧% خلال شهر فبراير ٢٠١٤.

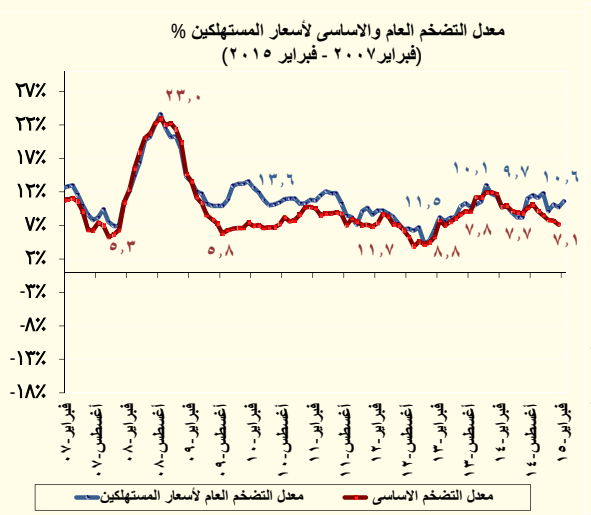

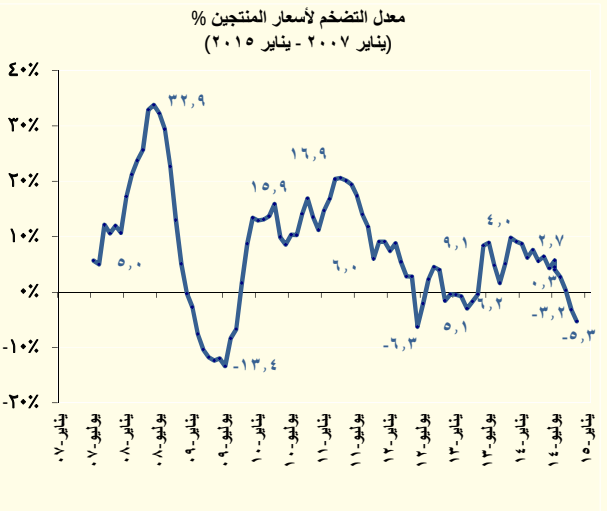

بينما ارتفع **معدل التضخم الشهرى** ليسجل ١.٩% خلال شهر فبراير ٢٠١٥ مقابل معدل تضخم ثابت قدره ١% خلال كل من الشهر السابق وشهر فبراير ٢٠١٤.

وقد إرتفع بشكل طفيف **معدل التضخم السنوى الأساسى** لأسعار المستهلكين Core Inflation ليسجل ٧.١٥% خلال شهر فبراير ٢٠١٥، مقارنة بـ٧.٠٦ خلال الشهر السابق، ولكنه إنخفض مقارنة بـ٩.٧% المحقق خلال نفس الشهر من العام المالى السابق (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ شهر ابريل ٢٠١٣). بينما إرتفع معدل التضخم الشهرى ليسجل ١.١% خلال شهر الدراسة مقارنة بـ٠.٥% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١% المحقق خلال شهر فبراير ٢٠١٤. ويرجع ذلك فى الأساس لإرتفاع أسعار السلع الغذائية

والتى ساهمت بنسبة ٠.٩٧ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية والخدمات الأخرى والتى ساهمت بالنسبة المتبقية وقدرها ٠.١٣ نقطة مئوية.

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٥ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ٨.٧٥% و٩.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** عند ٩.٢٥% و٩.٢٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى.

- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام فى ٣١ مارس ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة ٩٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- تراجعت **مؤشرات البورصة المصرية** خلال شهر مارس ٢٠١٥ وذلك على الرغم من النتائج الإيجابية من المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في شرم الشيخ مؤخراً ، حيث انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بـ١% ليسجل ٥٠٦.٢ مليار جنيه (حوالى ٢١.٨% من الناتج المحلى) خلال شهر الدراسة، مقارنة برصيد أعلى قدره ٥١١ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك فقد انخفض مؤشر EGX-٣٠ خلال شهر مارس ٢٠١٥ بنحو١٩٩ نقطة ليحقق ٩١٣٤.٨ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية فبراير ٢٠١٥ والذى بلغ ٩٣٣٤.٨ نقطة. كماانخفض ايضاً مؤشر EGX-٧٠ خلال شهر مارس ٢٠١٥ بـ٧.٢% ليحقق ٥١٧.٦ نقطة مقارنة بـ٥٥٨ نقطة فى نهاية فبراير ٢٠١٥.

قطاع المعاملات الخارجية:

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ عجزاً كلياً بلغ نحو ١.٠ مليار دولار(-٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل فائض قدره ٢.٠ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وعند إستبعاد المنح والمساعدات الإستثنائية من دول الخليج – التى بلغت نحو ٢.٤ مليار دولار (١.٤ مليار دولار منح عينية و١ مليار دولار منح نقدية) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل ١٠.٧ مليار دولار (٦ مليار دولار ودائع و١ مليار دولار منح نقدية و٣.٧ مليار دولار منح عينية) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق – يكون ميزان المدفوعات قد تحسن خلال فترة الدراسة مقارنة بالسنوات السابقة بنحو ٦١% لينخفض العجز الكلى فى ميزان المدفوعات إلى نحو ٣.٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الجارى، مقابل ٨.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وذلك بالرغم من سداد مبلغ ٣.٢ مليار دولار لدولة قطر (وديعة قدرها ٠.٥ مليار دولار و٢.٧ مليار دولار سندات) خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ٢٠١٤، بالإضافة إلى قيام الهيئة المصرية العامة للبترول بسداد نحو ٣ مليار دولار من مستحقات شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤.

وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٤.٣ مليار دولار (-١.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بعجز أقل قدره ٠.٩ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء ارتفاع العجز فى الميزان التجارى وانخفاض صافى التحويلات، مما فاق التحسن الملحوظ فى الميزان الخدمى، وذلك على النحو التالى:

— ارتفع عجز **الميزان التجارى** ليسجل نحو ٢٠.٢ مليار دولار (-٦.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو– ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل عجزاً أقل قدره ١٥.١ مليار دولار (-٥.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة لزيادة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٤.٧% لتحقق ٣٢.٤ مليار دولار، مقابل ٢٨.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

— وعلى صعيد آخر، فقد شهد **الميزان الخدمى** تطورات إيجابية حيث حقق فائض قدره ٣.٩ مليار دولار (١.٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بعجز قيمته ٠.٥ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك لارتفاع الإيرادات السياحية بأكثر من الضعف لتسجل ٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١.٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة، كما ارتفعت المتحصلات الحكومية لتصل إلى ١.١ مليار دولار مقارنة بـ٠.٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

— حقق **صافى التحويلات الرسمية** نحو ٢.٦ مليار دولار (٠.٨% من الناتج المحلى الإجمالى)، (منها ١.٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية و١ مليار دولار منحة نقدية من الكويت)، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بنحو ٦.٢ مليار دولار (٢.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة (منها ١ مليار دولار منحة نقدية من الإمارات العربية المتحدة و٣.٨ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية).

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٠.٩ مليار دولار (٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أعلى بنحو ٣.٢ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، ويأتى ذلك في ضوء:

— ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند **الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ٢.٧ مليار دولار (٠.٨% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ ٢.١ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة. وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول لتسجل نحو ١.٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ١.٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

كما شهد صافى التدفق للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ارتفاعاً ليحقق ١.٤ مليار دولار مقابل ١.١ مليار دولار خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٣.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ٢.١ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بصافى تدفقات للداخل بحوالى ١.٢ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ٢.٥ مليار دولار استحقت لقطر خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤.

- تراجع صافى **التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجى** ليسجل تدفقات للخارج بنحو ٠.٥ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بتدفقات للخارج تقدر بنحو ١.٩ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق. وذلك في ضوء قيام البنك المركزى برد وديعة قطرية.

§ بينما سجل بند **السهو والخطأ** صافى تدفقات للداخل بنحو ٢.٤ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٤ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى السابق.

معدل نمو الناتج المحلى:

Ø أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخرا عن وزارة التخطيط إلى تسارع **معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٥.٦% مقارنة بنحو ١.٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وجدير بالذكر أن البيانات التفصيلية ما زالت تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور انتهاء وزارة التخطيط من إعدادها. أما بالنسبة لتطورات الربع الأول من العام المالى الجارى والتى كانت تشير إلى استمرار تسارع **معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي** لتسجل ٦.٨% مقارنة بـ١% خلال الربع الأول من العام المالى السابق، مما يؤكد قدرة الاقتصاد على الاستجابة بشكل ملحوظ لما تتبعه الحكومه من سياسات إصلاحية – مالية واقتصادية – تمهد الطريق إلى انطلاقة حقيقية، والمتزامن مع استقرار الأوضاع السياسية. وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسى بأداء كل من الاستهلاك العام والخاص والاستثمارات والصادرات من السلع والخدمات. ويعزز هذا التطور الملحوظ من التزام الحكومة بخلق اقتصاد منتج وفعال، يضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مستدامة وشاملة.

ستة قطاعات رئيسية قامت بدفع معدلات النمو خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤

فعلى جانب العرض، كان من ضمن القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ستة قطاعات، على رأسها قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** حيث حقق معدل نمو يقدر بنحو ٢٩.٢% (حيث أسهم في معدل نمو الناتج بأعلى مساهمة تقدر بنحو ٤.١ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ٠.٢ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣). وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة الصناعات التحويلية التي شهدت زيادة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ تشمل، تصنيع السيارات والمقطورات، النشر والطباعة والاستنساخ من وسائل الإعلام المسجلة، التصنيع للإذاعة والتلفزيون

وأجهزة الإتصالات والمنتجات الغذائية والمشروبات. ومن الجدير بالذكر أن مؤشر الإنتاج الصناعى (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) قد حقق معدل نمو سنوى بنسبة ٢٠.٦ ليصل إلى ١٧٥.٩ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٤٥.٩ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣.

كما حقق **قطاع السياحة** معدل نمو حقيقى يقدر بحوالى ٥٩.١% (سهماً في معدل نمو الناتج بـ١.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة -٠.٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). ويعكس أداء السياحة عودة الاستقرار وتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، حيث ارتفع مؤشر السياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) ليصل إلى ٢٣٤.٣ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٤٩.٦ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٣، محققاً بذلك زيادة تقدر بحوالى ٥ أضعاف.

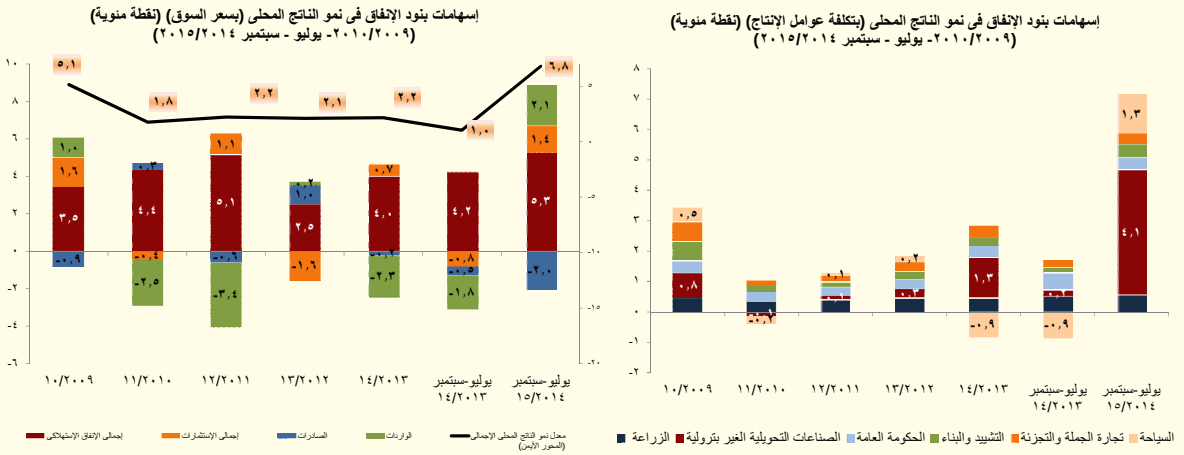

وتجدر الإشارة إلى أن **قطاع الزراعة** قد حقق معدل نمو يقدر بنحو ٣% (حيث استقرت مساهمته في الناتج عند ٠.٥ نقطة مئوية). بينما حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو يقدر بنحو ٩.٩% (سهماً في معدل نمو الناتج بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠.٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، وحقق **قطاع الحكومة العامة** معدل نمو حقيقى بنحو ٤.٥% (سهماً في معدل نمو الناتج بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى بنحو ٣.٢% (سهماً في معدل نمو الناتج بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٢% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما شهد **لقطاع إستخراج الغاز الطبيعى** تراجعاً ملحوظاً بنسبة ١٤.٧%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة بنحو -١.٢ نقطة مئوية.

أماعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من **الاستهلاك العام والخاص** في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤.٩% مقارنة بـ٤.٢% وهو معدل النمو المحقق خلال الربع الأول من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٨.٨% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٥.٩% خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٤/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى إسهام كل من

الاستهلاك العام والخاص فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ يقدر بحوالى ٥.٣ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٤.٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث حققت خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ معدل نمو سنوى يعادل ١٤% مقابل معدل نمو بالسالب يقدربـ٧.٣% خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، وساهمت بشكل إيجابي في النمو بنحو ١.٤ نقطة مئوية، مقابل مساهمة سلبية بحوالى ٠.٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالى **الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية** (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى، الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٢٤% من إجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة، بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة الـ٧٦% المتبقية من الإستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ٥٨% من الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية.

وفى نفس الوقت، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالموجب في النمو بلغ ٠.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٢.٣ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. حيث ارتفعت **الصادرات** بنسبة ١٥% (معدل مساهمة بالموجب بنحو٢.١ نقطة مئوية مقارنة بإسهام سلبى بنحو ١.٨ نقطة مئوية في العام الماضى). وقد ارتفعت **الواردات** بنسبة ٨.٨% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ٢ نقطة مئوية، مقارنة بمعدل مساهمة بالسالب يقدر بنحو ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣

- طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد انخفض إجمالى **عدد السياح الوافدين** خلال شهر فبراير ٢٠١٥ ليصل إلى ٦٤٠.٢ الف سائح، مقابل ٦٧٧.٥ الف سائح خلال الشهر السابق. كما انخفض‌ايضاً عدد الليالى السياحية خلال شهر الدراسة لتسجل حوالى ٥.٦ مليون ليلة مقارنة بـ٦.٨ مليون ليلة خلال شهر يناير ٢٠١٥.